Muhammad Hadid and his role in the current political history of Iraq (1945- 1963)

Rash Hisham Jameel
Garmian University\ College of Languages and Humanities
Rashhusham@garmian.edu.krd

DOI: https://doi.org/10.31973/aj.v1i144.4022

Abstract:

This research deals with one of the most important Iraqi figures who had got a great in the current history of Iraq for a long time, as his role included two important eras that time, namely, the royal era when he entered the national democratic party in 1945, and the second era during the reign of abdul karim Qassem when the revolution of July 14, 1958, and this thing was less than what we found with the political figures, which distinguished muhammed hadid, as both eras included many changes in the various political, economic and social fields, which left their effects on the communist Iraqi at that time.

Keywords: Muhammad Hadid, Iraqi history current, the democratic party, altaqedamiu party, Journal AL Bayan.

محمد حديد ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر (1946- 1963)

م. م. رشا هشام جميل
جامعة كرميان/ كلية اللغات والعلوم الإنسانية

(مُلَخَّصُ البَحث)

تكمن أهمية البحوث التاريخية لدورها ومساهمتها في شتى المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية ولاسيما الخاصة بالسيرة الذاتية للشخصيات الوطنية، ويعد محمد حديد إحدى تلك الشخصيات والتي كان لها دور كبير في بناء الدولة العراقية ومساهمته في صناعة الأحداث التاريخية من خلال حقيقتين أساسيتين مثلتا تاريخ العراق المعاصر ،وهما الملكية ودخوله للحزب الوطني الديمقراطي عام ١٩٤٥، ومن ثم الجمهورية أبان مدة حكم عبد الكريم قاسم وقيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وما صاحب كليهما مجتمعاً ومنفرداً من سلبيات وايجابيات في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي أثرت بشكل أو بآخر في المجتمع العراقي في ذلك الوقت.

وأما الأسباب التي دعت إلى اختيار موضوع البحث فيمكن إيجازها بقلة الكتابات عن هذه الشخصيّة الوطنية والتي كان لها دور كبير في صياغة ووضع العديد من القرارات والقوانين المهمة من الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي والصناعي في العراق ،فقد جرى استحداث وزارة الصناعة ولأول مرة بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وإيجاد صيغ جديدة للتعامل مع شركات النفط الأجنبية وخروج العراق من الكتلة الإسترلينية، وقد اعتمدت على منهج البحث العلمي المعتمد في كتابة البحوث التاريخية.

الكلمات المفتاحية: محمد حديد، تاريخ العراق المعاصر، الحزب الوطني الديمقراطي، الحزب الوطني التقدمي، صحيفة البيان.

المقدمة:

يزخر تاريخ العراق بالعديد من الشخصيّات الوطنية والسياسية والتي أدت دوراً كبيراً في تاريخ العراق المعاصر، ويعد محمد حديد واحداً من تلك الشخصيّات التي اعتلت سلم المجد لصفاته الحميدة والتي قلما توافرت لغيره ليس فقط على صعيد العراق وإنما على الصعيدين العربي والعالمي إذ كان عالماً مثقفاً ومفكراً حصل على العلم بأعلى درجاته ومارس السياسة في أعقد صورها كما أنه امتلك عقيدة سياسية ثابتة لم يغيرها على الرغم من كل ما واجهه من ظروف وعقبات سياسية واجتماعية فكانت الاشتراكية عنده عقيدة لم تتزعزع ،والديمقراطية إيمان وسلوك آمن بها فكراً أو مارسها عملاً ،وهذا ما جعله يحصل على احترام وتقدير العراقيين والسياسيين في جميع العهود السياسية وذلك لأخلاقه ومقدراته العلمية والتي قلما تجتمع في شخص مثلما اجتمعت فيه.

ولذلك فقد جاء هذا البحث ليبين دوره في جميع المدد سواء أكان في الحكم أم خارجه ،وقسم إلى ثلاثة محاور رئيسة تضمن المحور الأول حياته ونشأته قبل دخوله مجال العمل السياسي، أما المحور الثاني فقد تناول دخوله مجال العمل السياسي في العهد الملكي وانضمامه للحزب الوطني الديمقراطي عام ١٩٤٥، وتضمن المحور الثالث دوره في العمل السياسي عندما أصبح وزيراً للمالية في عهد عبد الكريم قاسم عند قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق من ذلك الوقت

المحور الأول: حياته ونشأته:

ينتمي محمد حديد إلى أسرة حديد من عشيرة البو غافل قبيلة اللهيب الزبيدية من عوائل الموصل المعروفة بثرائها وله أشقاء عدة، منهم المحامي بشير الحديد متصرف كركوك الأسبق والقاضي فيصل حديد وعمه الزعيم الركن عبد المجيد عبد العزيز حديد وتضم الأسرة نخبة علمية بمختلف المجالات العلمية، أما والدهُ فهو الحاج حسين بن محمد علي بن محمود بن رفاعي حديد من الموصل (١٨٦٣– ١٩٥٨). ويعدّ من كبار تجار الموصل وقد سموا

بآل حديد نسبةً إلى جدهم الحاج محمود والذي يعود نسبه إلى عجمان الحديد والذي جاء من الموصل عام ١٨٨٨ وكانوا يسكنون في محلة السراي وكانت هذه العائلة (جليل، ٢٠٠٨)، تتاجر مع سورية قبل الحرب العالمية الأولى وبعد ذلك اتجهوا إلى الصناعة واستثمار العقارات. وكانت الأسرة قبل اتخاذها لقب (حديد) تعرف بـ(آل الحاج محمود)، وقد مارس الحاج حسين (الصوفي، ١٩٧٠، ج١)، في شبابه التجارة ولكنه تركها ليتجه إلى تشييد العقارات، وادارة الأراضي التي أخذ يزرعها في بعض القرى المحيطة بالموصل، وكانت له مراسلات مع محال تجارية في مدن سورية وتركية.

واتخذ من بعض غرف (في خان الجفت) مكتباً يدير فيه اعماله، ويقع هذا الخان على ضفاف نهر دجلة كما عمل على إنشاء مجمعٍ سكني خارج سور المدينة يؤجره للموظفين الأتراك الذين كانوا يعينون لإدارة المصالح الحكومية في ولاية الموصل أبان العهد العثماني الأخير. (شوكت، ١٩٧٧).

يضاف إلى ذلك فقد شارك الحاج حسين حديد في إدارة الشؤون العامة لولاية الموصل في عهد الدولة العثمانية كما أنه انتخب عضواً في المجلس البلدي، وعين عضواً في محكمة الجزاء، إذ كانت المحاكم العثمانية تنتدب عضواً مدنياً للعمل في هيئتها إلى جانب القضاة الرسميين، كما عمل على إنشاء مشروع لإسالة الماء وكان له ديوان يجتمع فيه الناس لتبادل الأخبار والأحاديث في شتى مجالات الحياة. (حديد، ٢٠٠٦)، كما كان والده متولياً لجامع فتحي الصباغ وكان يدير أعماله منه والذي سُمي فيما بعد بـ(مسجد الحاج حسين جلبي).

أما والدته فكانت تنتمي لإحدى الأسر الموصلية وهي اسرة الدباغ والتي كان لها نشاط تجاري واسع في الأفكار الأوربية وترجع بأصولها إلى عائلة (حمو القد) وزوجته هي خديجة بنت الحاج خالد بن الحاج نعمان الدباغ واصولها من عائلة عقراوي وقد عملوا بالتجارة ولا سيما تجارة الأصواف، كما أنهم كانوا من عائلة دينية ملتزمة بأداء الشعائر الدينية. (غانم، ٢٠٠٢)،

ولذلك فقد أدت هذه العوامل التي امتازت بها أسرة محمد حديد بثقافتها وعملها التجاري والفكري والديني دوراً كبيراً في صقل شخصيته ورغبته في التعلم والوصول إلى أعلى المراتب العلمية وبعد أن أكمل دراسته الابتدائية في الموصل قام والده بإرساله لإحدى الجامعات الامريكية في بيروت، لإكمال دراسته الثانوية عام ١٩٢٤ وقد تخرج منها بعد سنتين ويبدو أن طموحه العلمي قد تجاوز ما هو متاح له هناك فقرر أن يسافر إلى لندن لإكمال دراسته الجامعية. (درويش، ٢٠٠٦: ٣).

وقد سافر إلى جامعة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية عام ١٩٢٨ (LSE) وقد شكلت نقطة تحول نوعية في منهاجه الفكري لأنها مثلت صورة عن التواجد العربي هناك وجاءت أهميتها من أنها شملت جانبين احدها طلابي والآخر سياسي.

كما أنه التقى بعدد من الطلاب العرب في أثناء دراسته في لندن ومنهم واصف كمال وخليل البديري وخلوصي الخيري، وقد كان لهذا الملتقى الدور الكبير في طرح الأفكار والآراء، فبدأ يقرأ العديد من الصحف يتردد على نادي الطلبة في الجامعة كما أنه تتلمذ على يد عدد من أساتذة الاقتصاد مثل كلمينت أشلي وهارولد لاسكي: "(١٨٩٣– ١٩٥٠) مفكر اقتصادي اشتراكي ديمقراطي من أبرز قادة حزب العمال البريطاني والجمعية الفاشية الاشتراكية من انكلترا دعا إلى الديمقراطية الشعبية إلى تلقي استقلال الإنسان للإنسان على مختلف الجهات".

وريتشارد كاري والذي كان له دور كبير في صياغة أفكاره الديمقراطية والاشتراكية واعتناقه مبادئ العدالة الاجتماعية والتي آمن بها ودافع عنها طول حياته. (البلداوي، ٢٠٠٠).

وفي حزيران (١٩٣١) انهى دراسته مع مرتبة الشرف، ثم عاد إلى العراق وتزوج من السيدة (نجيبة عقراوي) وكان أول عراقي يتخرج من هذه الكلية ذات المستوى العالي والمكانة العلمية في ذلك الوقت. (الزهيري، ٢٠٠١: ١١).

المحور الثاني : دوره في الحزب الوطني الديمقراطي:

بعد أن أنهى دراسته عاد إلى العراق وشغل مناصب متعددة في وزارة المالية مع وزرائنا جعفر ابو التمن وإبراهيم كمال ،إذ عُين مفتشاً مالياً في وزارة المالية في ٢١ ايلول ١٩٣١ ومميزاً للإحصاء في ١٥ تشرين الثاني سنة ١٩٣١، ثم وكيل مدير قسم التجارة والصنائع في ٢٤ تموز ١٩٣٣ ثم مميز مديرية التجارة وضريبة الدخل العامة في ١٦ حزيران ١٩٣٤. (الفتلاوي، ٢٠١٧: ١٠٩)، ثم عُين بعد ذلك وكيلاً لمدير الواردات العام في ٩ تشرين الثاني ١٩٣٦. (الأمين، ٢٠٠١)، كما أنه كان أحد المؤسسين لجماعة الأهالي: "تأسست عام ١٩٣١ على أيدي بعض المثقفين مثلها المثقفون الذين درسوا داخل العراق والطلاب الذين أكملوا دراستهم في بيروت ومنهم عبد الفتاح ابراهيم وحسن جميل ومحمد حديد وعبد القادر اسماعيل وتقترب في أهدافها من الاشتراكية وحزب العمال البريطاني في ذلك الوقت. فؤاد حسين الوكيل، جماعة الأهالي في العراق، بغداد، ١٩٧٩".

وقد انتخب نائباً عن مدينة الموصل في مجلس النواب العراقي في شباط سنة ١٩٣٧، وعُين بعد ذلك رئيساً للجنة الاقتصادية. وبدأ بكتابة العديد من المقالات الاقتصادية ونشرها، ومنها مقالته عن السكك الحديدية في العراق وموقف الانكليز من ملكيتها والتي كان لها

صدى كبير لدى الشعب العراقي ،إذ تركت واقعاً حسناً لدى الرأي العام. (الجادرجي، ١٩٧٠: ٣٠٨).

كما قام بنشر العديد من البحوث الاقتصادية وتأثير الحرب في الوضع الاقتصادي في العراق وتجارة العراق مع بريطانيا والتي كان لها صدى واسع في مجلة الرابطة في ذلك الوقت. (الجادرجي، ١٩٧٠: ٣٩). وقد طالب بوضع خطة اقتصادية تنسجم مع أوضاع البلاد وتشجيع الجمعيات التعاونية. (عبد الهادي، ٢٠١٩).

وقد جعله هذا واحداً من المفكرين الذين أرسوا دعائم الفكر الاقتصادي السياسي في العراق من جهة ومساهمته في الجانب السياسي من جهة أخرى من خلال نضاله الفكري والقضايا التي دعى إليها من أجل الوطن (سليمان، ٢٠٠٨: ٥٢- ٥٥).

كما أنه طالب بتشريع القوانين لمحاسبة المقصرين والموظفين الذين استغلوا مناصبهم ونفوذهم في العهود السابقة ،وقد عرضت هذه الآراء على المجلس وجرت مناقشتها في جلسته المنعقدة في (٢٩ آذار ١٩٣٧) وقد ضمت عدداً من رجال القانون المعروفين، ومنهم يوسف الكبير. (تشارلز، ٢٠٠٦)، ثم انخرط بعد ذلك بالخدمة العسكرية ودخوله في دورة ضباط الاحتياط سنة ١٩٣٩، وحاز فيها على رتبة ضابط ملازم ثان احتياط في ١٥ أيلول ١٩٣٩، ومن ثم اتجه بعد ذلك إلى الأعمال الاقتصادية فعين مميزاً مفوضاً لشركة استخراج الزيوت النباتية سنة ١٩٤٠ ويعدّ المؤسس الحقيقي لها وكان أبناء الشعب يلقبونه بـ(ابو الزيوت). (حديد، ٢٠٠٦: ١٧٩- ١٨١)، وقد افتتحها الوصي عبد الإله في مايس عام ١٩٤٢ بتحويل مالي من والده ومصطفى الصابونجي والد زوجته وقد حظي هذا المشروع بالحماية لعدّه مشروعاً عراقياً صرفاً ،فقد جرى تحديد استيراد الزيوت النباتية من خارج العراق وحققت الشركة في ظل إدارته نجاحاً كبيراً منذ بداية انتاجها سنة ١٩٤٣ فشكلت ظاهرة من مظاهر نهضة صناعية مرتكزة على أسس علمية واقتصادية سليمة. (الفتلاوي، ٢٠١٨: ١٠٩).

وعلى الرغم من اهتمامه بالمجال التجاري إلاّ أنه لم ينقطع عن العمل السياسي ومواكبة الحياة السياسية وقد تحقق ذلك عندما اشترك في تأسيس الحزب الوطني الديمقراطي: "ضم هذا الحزب كلاً من كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل وصادق كمونة ورسمي العادل وعبود الشالجي ويوسف الحاج وعبد الكريم الأزدي ووصل عدد أعضائه إلى ٦٩٦٠ عضواً في السنة الأولى، فاضل حسين تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي (١٩٤٦- ١٩٥٨)" (حسين، ١٩٦٣: ٣٠- ٣٣)". وكان هو الشخصيّة الثانية بعد كامل الجادرجي. (الفتلاوي، ٢٠١٧: ١١٠)، رئيسه وقد جاء هذا الحزب بوصفه أحد الأحزاب التي انقسمت عن جماعة الأهالي وبعد أن سمح الوصي عبد الإله بتأليف الأحزاب السياسية بعد نهاية الحرب العالمية

الثانية، وقد أكثر من وزارة الداخلية في ٢ نيسان ١٩٤٦، (حميدي، ١٩٧٦)، كما جاء أنهم عملوا على وضع خطة علمية شاملة ومنظمة من أجل إقامة دولة ديمقراطية حديثة وطالبوا بتوزيع الأراضي على الفلاحين وإقامة مجلس خاص لكل فرع من فروع التجارة وتأسيس مصرف وطني قومي لإصدار النقد. (بطاطو، ٢٠٠٦: ٣٤٢).

وأسهم في تحرير جريدة الحزب "صوت الأهالي" بمقالات اقتصادية وسياسية اتسمت بموضوعيتها واسلوبها العلمي وجديتها في معالجة القضايا الحيوية التي تهم البلاد والشعب في رؤية عصرية تقدمية كما أنه ألف العديد من الكتب في ذلك الوقت ومنها (مستوى المعيشة في العراق عام ١٩٤٦) و(مشكلة الأرصدة الإسترلينية عام ١٩٤٧)، وكتاب آخر عن امتيازات النفط عام ١٩٤٩)، (البلداوي، ٢٠٠٠).

ومن ثم عُين وزيراً للتموين في الوزارة التي شكلها نوري السعيد التاسعة في ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦ بموجب الارادة الملكية المرقمة ٧٦٨ ولكنه سرعان ما انسحب منها: (حديد، ٢٠٠٦: ١١٠). بعد أن وجدها غير جادة في ضمان حرية الانتخابات وممارسته الحياة الدستورية ولم يتخلَ عن نهجه الانتقادي السلمي فقد ظل ينتقد النظام الملكي باستمرار بسبب تشديده الخناق على حرية الصحافة والأحزاب وكان يدعو المواطن للانتماء للأحزاب ومساندتها كونها أحد السبل لضمان حق الشعب. (البلداوي:).

المحور الثالث: دوره في النشاط السياسي (١٩٤٨- ١٩٦٣):

لم ينقطع محمد حديد عن العمل السياسي وقد عاد إليه عام ١٩٤٨ عندما اعيد انتخابه نائباً عن الموصل لعضوية مجلس النواب العراقي للمرة الثانية للمدة ما بين (١٩٤٨- ١٩٥٠)، ثم اختير في تموز عام ١٩٤٨ نائباً لرئيس مجلس إدارة المصرف الوطني العراقي، ولكنه استقال بعد ذلك في أثناء تولي توفيق السويدي رئاسة الوزراء بسبب الخلافات بين الحكومة والمعارضين عند قيام انتفاضة تشرين في العراق، (تشارلز، ٢٠٠٦)، وكان له دور كبير في توضيح العديد من القضايا للرأي العام وألف كتاباً عن حقوق العمال في العراق وكتب العديد من المقالات في الصحف، وخلال تلك المدة انتخب نائباً للمرة الثالثة لولاية الموصل (١٩٥٠- ١٩٥٤)، (بصري، د. ت: ١٤٠)، في عهد ارشد العمري، ولكنه استقال بعد تأليف نوري السعيد للحكومة وإصراره على حل المجلس بعد الجلسة الوحيدة التي عقدها آنذاك. (النصيري، ١٩٨٨).

وعند قيام العدوان الثلاثي على مصر (١٩٥٦) كان له دور مهم فقد قاد جبهة الاتحاد الوطني والتي وحدت الأحزاب السياسية في العراق للوقوف ضد إسرائيل. (بطاطو، ٢٠٠٦: ١٢٠- ١٢١).

وعند قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق عُين محمد حديد الاقتصادي المحنك وأحد أعضاء جبهة الاتحاد الوطني وزيراً للمالية في حكومة عبد الكريم قاسم بسبب سمعته الطيبة وكفاءته العالية. (الفتلاوي، د.ت: ١١٠)، وكان على اطلاع واسع بالشؤون المالية وامتيازات النفط التي منحت للشركات النفطية الأجنبية: "تم تعيينه وزيراً للمالية بموجب المرسوم الجمهوري رقم (٢) الصادر من مجلس السيادة والمتضمن تشكيل الوزارة الأولى للجمهورية العراقية"(المحمداوي، ٢٠٠١: ١٦).

وبعد قيام الثورة بأسبوعين شرع محمد حديد بتنفيذ اصلاحاته في ضوء متطلبات العهد الجديد وإحداث تغييرات إدارية و تشريع بعض القوانين ومساعدة النقابات والمنظمات المهنية وتحديد الاقتصادية كما طالب بإصلاح النظام الضريبي وفرض ضريبة الدخل بشكل يستقيم مع العدالة والمساواة، كما أنه اتخذ تدابير عدة لتشديد الرقابة على تهريب رؤوس الأموال إلى خارج البلاد، من أجل استخدامها في مجال الاستثمار التي تحتاج إليها قطاعات التنمية المختلفة، كما قام بزيادة مخصصات واردات النفط للميزانية الاعتيادية من ٣٠% قبل الثورة إلى ٥٠% بعد الثورة لأهمية المشاريع الاقتصادية والاجتماعية أسوة بباقي المجالات كالتعليم والصحة والشؤون الاجتماعية، وتحسين أوضاع الموظفين من حيث الرواتب والاجازات. (الفتلاوي، د. ت: ١١٣). كما دعمت وزارة المالية النقابات والمنظمات المهنية ،إذ خصصت لها مبالغ متواضعة لمساعدتها. (حديد، ٢٠٠٦: ٣٤٠- ٣٤١).

وكان من أهم الأمور التي أنجزتها وزارة المالية خلال تولي محمد حديد هي موضوع رفع التجميد، الذي فرضته الحكومة البريطانية على أرصدة العملات الأجنبية و الاسترلينية للعراق المودعة في بنك انكلترا (البنك المركزي البريطاني) على وفق أنه منتمٍ إلى المنطقة الاسترلينية في العهد الملكي. وبعد قيام ثورة ١٤ تموز ونجاحها درست وزارة المالية موضوع خروج العراق من المنطقة الاسترلينية عن طريق التفاوض وتم ذلك في ٤ حزيران ١٩٥٩ في المؤتمر التأسيسي الأول لنقابة المهندسين. (حديد، د.ت: ٢).

وبعد المباحثات بين الجانبين العراقي والبريطاني للمدة من ٣١ ايار ١٩٥٩- ١٥ حزيران ١٩٥٩ جرى الاتفاق على خروج العراق من المنطقة الاسترلينية وقام محمد حديد بإعلان المبادئ المتفق عليها في البيان المشترك الذي أصدرته الحكومتان العراقية والبريطانية والذي بدأ بتنفيذه في ٢٣ حزيران ١٩٥٩. (رياض، ٢٠٠١: ٢٨٧). كما أنه شارك مع الوفد العراقي الذي سافر إلى دمشق لمقابلة رئيس الجمهورية المتحدة جمال عبد الناصر في ١٧ تموز ١٩٥٨ والذي كان برئاسة عبد السلام محمد عارف وعضوية كل من محمد حديد وعبد الجبار الجومرد ومحمد صديق شنشل وعبد الستار عبد اللطيف. (حميد،

٢٠١٧)، كما أنه شارك في المؤتمر الآسيوي والذي عقد في القاهرة وضم في عضويته كلاً من طالب مشتاق ومحمد صديق شنشل. (بطاطو، ١٩٩٢).

كما كان له جهود واضحة في دعم حركات التحرر العربية ولاسيما حركة التحرر الوطني الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي، حيث استقبل في مكتبه مسؤول الشؤون المالية وعرض عليه استعداد الحكومة العراقية بتخصيص مبلغ مليوني دينار سنوياً لدعم الثورة الجزائرية. (حديد، ٢٠٠٦: ٣٤٢- ٣٤٣). وكان له دورٌ كبيرٌ في العناية بقضايا الإعاشة العامة والتي كانت معنية بتوفير الخبز وبأسعار مدعومة من الدولة والحبوب ولا سيما القمح والشعير، (رياض: ١١٧)، فضلاً عن دوره المهم في المفاوضات مع شركات النفط الأجنبية فهو صاحب فكرة قانون رقم ٨٠ ومهندسة بخصوص استخراج النفط واستثماره على وفق شروط جديدة للحكومة العراقية ويرى الكثيرون أن هذا القانون من أهم التطورات في مجال صناعة النفط في الشرق الأوسط وأخطرها. (كبة، ١٩٦٩).

أما قضية الإسكان فلم يكن بعيداً عنها وبسبب ارتفاع قيمة الأراضي فقد قام بوضع خطة لتوزيع الأراضي الأميرية على جمعيات الإسكان التعاونية لمختلف المدن وكان هذا الإجراء أحد الوسائل المهمة لحل أزمة السكن وبمنزلة خطوة تقدمية للإصلاح الاجتماعي. (حديد، ٢٠٠٦: ٣٤٤- ٣٤٥).

وقد خصصت وزارة المالية في موازنة سنتي (١٩٥٩- ١٩٦٠) أي خلال مدة تولي محمد حديد لها المبالغ اللازمة لتقديم الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة ورفع المستوى المعاشي للمواطنين، فعلى مجال التعليم قام بزيادة نسبة الميزانية المخصصة لوزارة المعارف وقد بلغت قيمتها (٢٠١,٨٨٠,٧٥٠) دينار لتوسيع التعليم في كل مرحلة من مراحله ولاسيما الابتدائية وعليه كلفت وزارة المعارف (١٩٠,٥٥٥,٥٥٥) دينار أي ما يعادل ١٣% من مجموع مصروفات الميزانية العامة وهي نسبة لا تضاهيها أي شبه في أي دولة في مجال التعليم العالي ولهذا شهد العراق توسعاً هائلاً في التعليم وازداد عدد الطلاب والمعلمين والمدارس والكليات. (حديد، د.ت: ٤٦).

أما في مجال القطاع الصناعي فكانت اسهاماته واضحة أيضاً فقد عمد إلى حماية الصناعة المحلية وأكد على البرامج التنموية لعملية التصنيع في العراق وتؤيد مستلزماتها ولاسيما معامل الحديد والصلب ومعالجة المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها العراق كالبطالة وغلاء المعيشة. (رياض: ١١٩). وخلال تلك المدة حصل انشقاق داخل صفوف الحزب الوطني الديمقراطي وبسببه فقد اختلف محمد حديد وللمرة الأولى منذ ثلاثين عاماً مع زميله كامل الجادرجي وطلب منه الانسحاب من الحكومة فقد محمد حديد استقالته من الحكومة والحزب في يوم واحد في ٢٣ نيسان ١٩٦٠ بموجب المرسوم الجمهوري (٢٦٢) والصادر

في ١٣ أيار ١٩٦٠. (الجادرجي، ١٩٧١: ٣٤٧). وانفرد بتكوين حزب جديد باسم الحزب الوطني التقدمي وقد تزامن ذلك مع قيام الحكومة بإصدار قانون الجمعيات رقم (١) لسنة ١٩٦٠ والذي وافق على تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية. (قاسم، ١٩٥٩)، آنذاك وانتخب محمد حديد رئيساً له وضم في عضويته كلاً من خدوري ومحمد السعدون وسلمان العزاوي وعباس حسن ورجب علي الصفار ووافقت عليه وزارة الداخلية في ١٩٦٠/٧/٣٠. (البوتاني، ٢٠٠٦: ٢٥٨).

ويعدّ هذا الحزب هو الوجه المعتدل للحزب الوطني الديمقراطي، وهكذا اكتمل عقد الأحزاب السياسية العلنية في العهد الجمهوري الأول. (العارف، ٢٠٠٢: ٢٠٠- ٢٠١).

وقد اتخذ الحزب من منطقة بستان الكبة مقراً له في شارع السعدون ثم انتقل بعد ذلك إلى البناية الواقعة في الشارع المقابل لمحطة تعبئة الوقود في محلة البتاوين، وأصبحت له جريدة ناطقة باسمه وهي البيان واختير سلمان العزاوي رئيساً للتحرير. (جاسم، وعبد الهادي، ٢٠١٩)

وقد كان له دور كبير في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ففي المجال السياسي وقف إلى جانب الحكومة في مفاوضاتها مع شركات النفط الأجنبية لتعديل الاتفاقيات النفطية السابقة والتي جرى العمل بها في ٢٠ آب ١٩٥٨، ولا سيما بعد التلاعب الذي قامت به عن طريق الامتيازات وتخفيض ما تدفعه من الفوائد وعدّها مجحفة بحقوق العراق المشروعة.. (بطاطو، ١٤٢٧هـ: ١٢٠- ١٢١). لأنها منحت في غفلة ومن دون علم الشعب وقد جاء ذلك في الخطاب الذي ألقاه رئيس الحزب في المؤتمر الأول في ٢٧ تشرين الأول ١٩٦٠ وأعد الحزب بحثاً مفصلاً عن امتيازات النفط في العراق كما قام بنشر العديد من مقالاته في صحيفة البيان ،ولذلك تقرر جمعية في كراس بعنوان (دور احتكار النفط الدولي في العراق). (بطاطو، ١٤٢٧هـ: ٢٥٥)، أما في المجال الاقتصادي والاجتماعي فقد أكد الحزب على ضرورة احترام حرية الفرد وتحقيق المساواة بين المواطنين وتحقيق الرخاء الاقتصادي واتباع سياسة اقتصادية ومالية واجتماعية موجهة لخدمة الشعب عن طريق زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي، مما أكد على ضرورة إصلاح الريف وضمان حقوق العمال والفلاحين ومكافحة الأمية وجعل التعليم الابتدائي الزامياً وتقديم الخدمات الصحية للمواطنين في مجال الشؤون الاجتماعية. (البلداوي، ٢٠٠٠: ٦٦).

وعلى الرغم من كل تلك الإصلاحات التي قام بها الحزب إلاّ أنه لم يتمكن من تحقيق النجاح في ذلك الوقت وبقي لمدة سنة واحدة وأحد عشر شهراً وبذلك يكون واحداً من أقصر الأحزاب عمراً في تاريخ العراق السياسي المعاصر، وقد أصدر رئيسه محمد حديد بياناً في ٢ تموز ١٩٦٢ أعلن فيه تجميد نشاط الحزب. (تقي: ٦٧- ٦٨). ويمكن أن نشير إلى أهم

الأسباب وهي أن الحزب لم يعد له دور أساسي يقوم به بسبب إطالة مرحلة الانتقال والتأخر في إقامة النظام الدستوري البرلماني والذي يتيح للأحزاب السياسية ممارسة وظيفتها الأساسية وابتعاد الناس عن العمل الحزبي العلني. (حديد، ٢٠٠٦: ٢٥٩).

ومع أن الحزبين انتهيا من الناحية العملية إلاّ أنهما بقيا على اتصال بعبد عبد الكريم قاسم، وذكر محمد حديد أن صلته لم تنقطع بعبد الكريم وكان دائماً يؤكد على ضرورة تطوير الوضع السياسي وتشريع دستور دائم على أسس ديمقراطية برلمانية وحريات سياسية. (البوناتي، ٢٠٠٨: ٢٦٣).

الخاتمة:

من خلال كتابة هذا البحث جرى التوصل إلى العديد من النتائج المهمة ،فقد أوضح لنا بأن محمد حديد شخصية سياسية حاول أن يوازن بين الأفكار والواقع فقد وجد أن الأفكار الاشتراكية ضرورة لرفع مستوى شعبه من خلال الموازنة بين الأماني الوطنية والإمكانيات المتوافرة، أما النتيجة الأخرى فقد اوضحت بأنه شخص كان على مستوى كبير من المسؤولية من خلال توليه لوزارات عدة،منها وزارة الصناعة والتي عمل على تطويرها كونه واحداً من كبار الصناعيين العراقيين ونظراً لهذا الاهتمام فقد استحدثت هذه الوزارة بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ووضع نظام خاص لها (٥٦) لسنة ١٩٥٩ كما تسلم وزارة الأعمار وكالة في شباط ١٩٥٩ بعدّه أقدم عضو في الحكومة ورغبتها في توجيه الاعمار وجهة مختلفة عما كان عليه، ومن النتائج الاخرى وعلى الرغم من معارضته للنظام الملكي إلاّ أن هذا النظام لم يعرقل أعماله أو يزج به في السجن لأنه لم يستعمل سياسة العنف أو يدافع عنها، وقام بمهام عمله وزير للمالية خير قيام، وانتهت حياته باعتقاله وزجه في السجن بعد انقلاب (٨ شباط ١٩٦٣) وبعد خروجه تفرغ للعمل الحر وكتابة العديد من المقالات الاقتصادية، غادر العراق سنة ١٩٩١ وعاد إليه عام ١٩٩٣ ثم غادره إلى لندن مرة أخرى للعلاج ١٩٩٥ وبقي هناك حتى وفاته عام ١٩٩٩.

المصادر:

١. الأعظمي، وليد محمد سعيد (١٩٨٩): ثورة ١٤ تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية، بغداد.
٢. الأمين، مظفر عبد الله (٢٠٠١): جماعة الأهالي في العراق، منشؤها وعقيدتها ودورها في السياسة العراقية (١٩٣٢– ١٩٤٦)، ط١، بيروت.
٣. بصري، مير (د. ت): أعلام السياسة في العراق الحديث، ج٢، بغداد.
٤. بطاطو، حنا (١٤٢٧هـ): العراق، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة: عفيف الرزاز، روح الأمين، ط١، بيروت.
٥. بطاطو، حنا (٢٠٠٦): العراق، الكتاب الثالث، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ترجمة: عفيف الرزاز، روح الأمين، ط١، طهران.

٦. البلداوي، عادل تقي (٢٠٠٠): الحزب الوطني التقدمي في العراق في العهد الجمهوري، مراجعة كمال مظهر أحمد، مطبعة الحسام، بغداد.
٧. البوتاني، عبد الفتاح (٢٠٠٨): العراق دراسة في التطورات السياسية الداخلية (١٤ تموز ١٩٥٨-١٩٦٣)، دار الزمان، سوريا.
٨. تريب، تشارلز (٢٠٠٦): صفحات من تاريخ العراق المعاصر منذ نشوء الدولة الحديثة، ط١، بيروت.
٩. الجادرجي، كامل (١٩٧٠): مذكرات، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، بيروت.
١٠. الجادرجي، نصير (١٩٧١): من أوراق كامل الجادرجي، بيروت.
١١. جاسم، نعيم، وعبد الهادي، دعاء (٢٠١٩): دور الشخصيات السياسية والعسكرية الموصلية في التطورات السياسية الداخلية، مجلة بابل، مجلد ٢٧، العدد٥.
١٢. جليل، ابراهيم (٢٠٠٨): اسرة آل حديد في الموصل، صحيفة دنيا الوطن، مركز الدراسات الاقليمية، الموصل.
١٣. حديد، محمد (٢٠٠٦): مذكراتي الصراع من أجل الديمقراطية في العراق، دار الساقي، بيروت.
١٤. حديد، محمد (د. ت): مشكلة الأرصدة الإسترلينية، بغداد.
١٥. حسن، محمد سلمان (١٩٦٧): نحو تاريخ النفط العراقي، دار الطليعة، ط١، بيروت.
١٦. حسين، فاضل (١٩٦٣): تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ط١، بغداد.
١٧. الحمداني، قحطان أحمد سلمان (٢٠٠٨): السياسة الخارجية العراقية (١٩٥٨- ١٩٦٢)، مكتبة مدبولي، القاهرة.
١٨. حميد، خميس دحام (٢٠١٧): العدالة الانتقالية، دراسة ومقارنة ما بين دولة جنوب افريقيا والعراق، دار الحنان، عمان.
١٩. حميدي، جعفر عباس (١٩٧٦): التطورات السياسية في العراق (١٩٤١- ١٩٥٣)، النجف، دار الحكمة.
٢٠. درويش، ابراهيم (٢٠٠٦): مقالة عن محمد حديد، صحيفة القدس، السنة (٨)، العدد ٥٢٩١.
٢١. رشيد، عبد الوهاب حميد (د. ت): العراق المعاصر، دار المدى للثقافة، سوريا.
٢٢. الزهيري، كامل (د. ت) الموسوعة الاشتراكية، بيروت.
٢٣. الزيدي، مفيد كاصد (٢٠٠٢): البعد العربي في الأحزاب السياسية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (٦٠).
٢٤. سنغلتون، جيني (١٩٩١): الحزب الوطني الديمقراطي في العهد الملكي، عمان.
٢٥. شوكت، ناجي (١٩٧٧): سيرة وذكريات، بيروت.
٢٦. الصوفي، احمد علي (١٩٧٠): تاريخ بلدية الموصل، ج١، الموصل.
٢٧. طالب، عمر محمد (٢٠٠٨): موسوعة اعلام الموصل، كلية التربية، جامعة الموصل.
٢٨. العارف، اسماعيل (٢٠٠٢): اسرار ثورة ١٤ تموز وتأسيس الجمهورية في العراق، دار الحياة، القاهرة.
٢٩. العاني، نوري عبد الحميد، وآخرون (٢٠٠١): تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج٢، بغداد.

٣٠. عبد العزيز، عبد الرزاق (٢٠١٧): وزير المالية محمد حديد، صحيفة الزمان.
٣١. غانم، عماد (٢٠٠٢): بيوتات موصلية، بغداد.
٣٢. الفتلاوي، علي رياض كريم (٢٠١٧): وزارة المالية العراقية بنيتها الادارية والتنظيمية (١٩٥٨-١٩٦٨)، رسالة ماجستير، جامعة القادسية.
٣٣. قاسم، عبد الكريم (١٩٥٩): مبادئ ثورة ١٤ تموز، بغداد.
٣٤. كبة، ابراهيم (١٩٦٩): هذا هو طريق ١٤ تموز، بيروت، دار الطليعة.
٣٥. المحمداوي، غصون مزهر حسين (٢٠٠١): محمد حديد ودوره السياسي والوطني للمدة من (١٩٢٦-١٩٥٨)، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد.
٣٦. النصيري، عبد الرزاق أحمد (١٩٨٨): نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية، بغداد.
٣٧. الوكيل، فؤاد حسين (١٩٧٩): جماعة الأهالي في العراق، بغداد.